سعادة الدكتور عبدالله قربان **حفظه الله**

عميد معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فأشكر لسعادتكم ثقتكم الكريمة، وأسأل الله لسعادتكم ولجميع أعضاء معهد الاقتصاد الإسلامي دوام التوفيق.

أخي العزيز: قد اطلعت على المذكرة (المدخل إلى قواعد الفقه المالي)، وهو عمل جليل ودراسة علمية موثقة ولا غبار عليها، لكن ملاحظاتي هي في دائرة التخصص، والمتلقين، فمن هنا تنطلق هذه الملاحظات وليس على العمل نفسه:

أولا: المعلومات التي يحتويها المدخل لا تتناسب وطلاب الاقتصاد الإسلامي، فهي أعلى من مستواهم، ينبغي أن تكون ذات حدود معينة في مجال التخصص.

ثانيا: هذا مدخل، وينبغي أن يلاحظ مستوى الدارسين، لهذا فإنني أرى أنه غير مناسب لطلاب ليس لديهم تخصص في علم الفقه، الأولى في نظري أن يكتفى بالتالي من القسم النظري:

حتى الفصل الثاني ص١٠، الفصل الثامن: مستندات القواعدالفقهية، ص٢٠، الفصل التاسع: حجية القواعد الشرعية ص٢٣، الفصل العاشر: مدى أهمية التقييد الفقهي في ضبط المسائل،وتخريج النوازل عليها، ص٢٤.

ثالثا: يحذف بالكامل الباب الثاني: لمحات من بداية القواعد وتطورها.

رابعا: يستبقى من القسم التطبيقي الباب الثاني: نماذج من القواعد الفقهية الخاصة بالمعاملات المالية، ويكتفى بالمحور الأول حتى ص٨٥.

أفتقد في هذا المدخل الحديث عن مقاصد الشريعة في المعاملات الحديثة، التحدث عنها فقط (علاقة القواعد الفقهية بالمقاصد الشرعية) وبأسلوب متخصص، ليس فيها تَنَزُل لمستوى الطالب، وقد كتب العلماء فيها كثيرا بأسلوب مبسط.

أفترض أن يكون في هذا المدخل الحديث عن المؤسسات الفقهية في العالم الإسلامي ودراستها لكثير من المسائل الاقتصادية الحديثة.

أود لو أن فضيلة المؤلف عرج على بعض الأمور، وبسطها بما يحتاج إليه طالب الاقتصاد الإسلامي بشكل علمي، بحيث يستطيع أن يلم بتفاصيل مما يجري حوله من معاملات حديثة، وتنزيلها على القواعد الشرعية، ومن ثم اقتراح الأسلوب الفقهي للخروج بها من ذلك المحظورات.

الشكر الجزيل لسعادتكم ولكافة أعضاء المعهد المحترمين والشكر موصول لفضيلة الباحث، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حرر في مكة المكرمة ١٠/٦/١٤٣٤هـ **المخلص: عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان**